المحاضرة السابعة:

الآلية الإسلامية في مكافحة الفساد الإداري:

ارتأينا أن يكون المبحث الديني في معالجة الفساد مقسما إلى ثلاث أقسام أوله القرآن الكريم هذا النبراس الذي نطق بالحق وكفى به واعضا وعضة من لدن حكيم عليم ومن وجهة دقيقة استطاع أن يفسر لنا هذا الطبع الذي لازم الإنسان منذ مجيئه إلى هذه الحياة؛ بنينا من خلال الآيات الكريمة ونحاول أن نشتق فحواها وسبب نزولها.

وثانيا السنة النبوية الشريفة التي لا ريب أنها فسرت القرآن واستنبطت خباياه وأسراره وأنارت به وبمنهجه طريق الحياة، من خلال ما أتى به الطاهر الحبيب محمد بن عبد الله رسول الله صلى الله عليه و سلم، وهذا يقودنا إلى بعض الأحاديث الشريفة التي خص بها صلى الله عليه و سلم الفساد والذي لم يكن بوجوده ليخرج إلى النور لأن الوصفة التي قدمها محمد صلى الله عليه و سلم وصفة ربانية أدرى بما في النفوس من أي شخص آخر.

وأخيرا نتناول الفساد من وجهة نظر السلف الذين كان لهم الآخرون حديثا مطولا عنه، كيف لا وهم من كانوا خير خلف لخير سلف بصبغة دينية إسلامية استطاعت . بلا مغالاة . أن تستأصل هذا السرطان الذي لم يكن له وجود هذا المنهج العقدي المتوازن.

١ . القرآن الكريم:

لقد جاء القرآن الكريم لينهى عن كل عمل فاسد من أجل إقامة أمة صالحة ولقد ورد اللفظ في مواضع كثيرة، حيث بلغ عددها خمسين آية نقتصر على ذكر بعضها:

قوله سبحانه وتعالى: "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها" الآية ٥٥ ،سورة الأعراف.

وقال سبحانه وتعالى: "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا". الآية ٢٥ ،سورة المائدة.

وقال سبحانه وتعالى: "وقال فرعون ذروني اقتل موسى وليدع ربه إني أخاف أن يبدل دينكم أو أن يظهر في الأرض الفساد" الآية ٢٦، سورة غافر.

وقال أيضا: "ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون" الآية ٤٠، سورة الروم.

آيات صريحة واضحة جلية تنهى عن كل عمل فاسد، وتبرز مآل هذا العمل بنهاية مهلكة وحسرة دائمة.

إن قول الله عز وجل لا يضاهيه أي قول، وكان الأجدر بنا الأخذ بهذه الآيات التي ضربت لنا أروع الأمثلة في أمم سبقت، وكيف أن هذه الأمم هلكت بظهور الفساد والإفساد فيها بما كسبت ليديها، وبما لم تحكم به شرع الله وسننه في هذه الحياة.

لقد نهى الله عن الفساد وقدم لنا أسبابه ونتائجه ويكفي لنا أن نقول إذا عرف السبب بطل العجب، لأنه سبحانه وتعالى . وكما سبق الإشارة إليه . أدرى بمكنونات مخلوقاته، وأسرار نزعاتها، فانزل آيات مباركات صالحة لكل زمان ومكان تتلى إلى يوم القيامة ليس لنا فيها أي شك سوى أن نقول السمع والطاعة.

ولو قلنا حقا السمع والطاعة لما ظهر الفساد ولما كان له في هذا الوجود ويكفي أن نقول أن الفساد الذي اقترن اسمه بالتدمير والتخريب وما حل بإدارة إلا واهلك العباد خروج عن الفطرة وإتباع للهوى و هلاك.

٢. السنة النبوية الشريفة:

إن ما نزل به الروح الأمين كان خلقه صلى الله عليه وسلم ومنهجه ونبراسه، كيف لا وعليه نزل لم يظهر الفساد في إدارته صلى الله عليه وسلم ولا في بيت مال المسلمين لأنه كان يشرف

بنفسه على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، ولم يظهر الفساد في إدارته لأنه سمع كلام الله فصدع وانتهى وأقواله كثيرة في الفساد:

قال صلى الله عليه وسلم: "لعن الله الراشي والمرتشي في الحكم"،[1] دون أي وساطة ولا رخصة عندما يتعدى حدود الله يوجه محمد صلى الله عليه وسلم مباشرة ولا يخاف في الله لومة لائم.

يضاف لذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "كل لحم أنبته السحت فالنار أولى به"،[2] في إشارة إلى العقاب الذي ينتظر المتورط في قضية فساد. بالمصطلح الحديث، والعذاب الذي ينتظره جزاء الخطيئة العظمى التي وقع فيها الفاسد.

فدعوته صلى الله عليه وسلم واضحة استخدم فيها كل أنواع الأساليب المرغبة والمرهبة لأجل الابتعاد قدر الإمكان عن أي عمل مفسد في الأرض فهو القائل: "من غشنا فليس منا"، أي لا مجال للتسامح في الغش في مجال كان إداريا أو سياسيا...كما حث صلى الله عليه وسلم على الحفاظ على الممتلكات وعدم التعرض لها بالخيانة فقال: "أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك".[3]

وعليه يمكن القول أن السنة الشريفة بقيادته صلى الله عليه وسلم كانت أول من نادى بعظيم جرم الفساد، ولخصت كل الخطوات والإصلاحات في صورته وشخصه وأقواله صلى الله عليه وسلم وقدمت الدواء الناجح الناجع بإتباع وتحكيم شريعة الله سبحانه، فكانت آليته وسطا لا إفراط ولا تفريط تأخذ بما ينفع الخلق وتذر ما يضرهم ويكفيها فخرا أنها سادت أكثر من ثمانية عشرة قرنا على الرغم من بزوغ بوادر الفساد بعده وبعد صحابته الكرام لان حكم الله عطل واستبدل بقوانين وضعية تغيرت بمرور الزمن.

---

[1] - رواه أبو داوود وأحمد والترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنهم بسند صحيح نقلا عن الشيخ منصور ناصف: التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، بيروت، دار أحياب التراث العربي، ١٩٦٢ ص٥٦.

[2] - عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود: مرجع سابق ص٢١: نقلا عن، عبد العزيزعبد الله: الرشوة، عمان، دار الوطن ص١.

[3] - رواه الترمذي وأبو داوود نقلا عن الشيخ المدخلي: الأفنان الندية ،ص ٣٨٨.

٣. السلف الصالح:

كما هو معروف في العالم الإسلامي العربي، فقد تكلم العديد من المفكرين المسلمين عن هذه المعضلة بكثير من الشرح والتفصيل لم تخل هي الأخرى من الطابع الديني الإسلامي الذي رأوه أفضل سبيل لمعالجة الفساد.

فمما نقل لنا وسمعناه عن كبار صحابة رسول الله صلى اله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي لقب بالفاروق الذي فرق اله به بين الحق والباطل، والذي فعل الرقابة الإدارية بكل مستوياتها فكان يقول: " إن أهون شيء عندي أن أضع واليا مكان وال إذا اشتكى منه الناس"، فكان يقاسمهم أموالهم ويعاقبهم إذا ظهر الانحراف والفساد.

وعمر بن الخطاب رضي الله عنه هذا الصحابي الفذ مرآة لمن صحبه من الأخيار ولو تحدثنا عن مناقبهم وكيفية درئهم للفساد ما كفتنا مجلدات ومجلدات، ولكن نلمح ونشير لان كل ذلك يصب في قالب واحد دين وشريعة الله.

ويمكن كذلك الأخذ بقول شيخ الإسلام ابن تيمية: " فلا يجوز دفع الفساد القليل بالفساد الكثير ولا دفع اخف الضررين بتحصيل أعظم الضررين، فان الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان...".[٤]

أي لا يمكن بأي حال من الأحوال درا المفاسد بالفساد قليلا كان أم كثيرا، بل بالإصلاح وتطبيق الحكم الراشد؛ حكم الله عز وجل الذي جاءت شريعة لتكميل المصالح وتعطيل المفاسد.

وإذا رجعنا إلى التراث الإسلامي وما يزخر به من إسهامات فيما يخص هذا الموضوع هناك إسهامات للعديد من المفكرين المسلمين. ولا باس أن نقتصر فقط على إسهامات كل من

---

[٤]- ابراهيم بن عامر ألرحيلي: النصيحة، دار الإمام أحمد، القاهرة ٢٠٠٨ ص٣٢.

ابن خلدون وابن الأزرق، عبد الرحمن الكواكبي ومحمد الغزالي الذين تحدثوا بإسهاب في هذا الموضوع.

أ. عبد الرحمان ابن خلدون:

يرى ابن خلدون أن الفساد وما يتضمنه من بذخ وترف ومجون وغيرها من العناصر المتداخلة دائما ما يؤدي إلى أفول الحكم وسقوط الدولة في يد ملك عضد يقضي عليها ليبدأ مرحلة تأسيس جديدة العصبية...ويدخل به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح..."[٥].

ب. أبو عبد الله بن الأزرق:

الذي رأى في كتابه "بدائع السلك في طبائع الملك" أن الفساد يحدث عند اختلاط التجارة بالإمارة يقول: "... لا حفاء أن تجارة السلطان تؤدي إلى ضرر الرعية وفساد الجباية وأنها تؤول بآخره إلى خراب العمران ونفاذ الدولة"،[٦]في إشارة منه إلى وجود فساد على مستوى الإمارة أو الإدارة بالمصطلح الحديث والذي يؤدي بالضرورة إلى ضرر الرعية وهلاك الدولة وبالتالي تجنب خطر هلاك الدولة أولى من أي قضية.

ج. عبد الرحمان الكواكبي:

يعتبر احد رواد النهضة العربية المعاصرة قلما يوجد لطرحه في معالجة الفساد مثيل... لقد شخص الكواكبي تخلف المسلمين مرجعا إياها إلى الاستبداد والاستثراء بالسلطة أطول وقت ممكن من طرف الحكام والسلاطين... حيث عرف الاستبداد بقوله: " الاستبداد لو كان رجلا وأراد الانتساب لقال: أنا الشر وأبي الظلم وأمي الإساءة وأخي الغدر وأختي المسكنة وعمي

---

[٥]- عنترة بن مرزوق مصطفى عبدو: مرجع سابق، نقلا عن: عبد الرحمان ابن خلدون: المقدمة، ط٣، بيروت دار العربي، ٢٠٠١، ص٢٦٥.

[٦]- عنترة بن مرزوق و مصطفى عبدو: مرجع سابق ص٢٠ نقلا عن الطاهر سعود: موضوعية ترشيد الحكم، ط٣،بيروت، دار العربي، ٢٠٠١ ص٢٦٥.

الضر...". إن هذا الوصف الدقيق لم يخرج من فراغ لأن الكواكبي تمرس عدة مهام منها رئيس غرفة التجار لمدينة حلب، المحاماة... ما سمح له بتشخيص المرض الذي هو محطة اهتمامنا ليبرز لنا ولو بشكل غير مباشر أن صلاح الأمة وعدم فسادها من صلاح السلطة القانونية ولذلك كان كثيرا ما يقول:" قد اثبت الحكماء المدققون بعد البحث الطويل العميق أن المنشأ الأصلي لكل شقاء بني آدم هو أمر واحد لا ثاني له، ألا وهو وجود السلطة القانونية منحلة ولو قليلا لفسادها و...".[٧]

د. محمد الغزالي:

يرجع هذا المفكر الإسلامي الذي تكلم عن الفساد بإسهاب كبير سبب بلاء الأمة الإسلامية إلى انتشار هذا السرطان في مختلف الأقطار الإسلامية نتيجة للميوعة الفكرية في استعمال مفهوم الشورى التي غابت عن تسيير الشؤون السياسية للأمة، مما أدى تعسف الحكام حمل الناس على الطاعة والولاء الأعمى للحكام.[٨]

وخلاصة القول أن الدين هو قوام الأمم وبه يكون فلاحها وصلاحها وفيه يكمن سر نجاحها وعليه يجب أن يكون منتهاها ومدارها، لأن الدين هو سبب سعادة الإنسان، وان نحن معاشر المسلمين إذا لم يؤسس نهوضنا وتمدننا على قواعد ديننا الحنيف وقرآننا المجيد فلا خير لنا فيه ولا يمكن التخلص من وصمة انحطاطنا إلا بسلوك ونهج هذا الطريق وطلب إصلاح هذه الأمة بوسيلة غير هذه فقد ركب موج الفساد ولن يزيدها إلا بخسا ولن يكسبها إلا تعسا.

الآلية السياسية لمواجهة الفساد:

---

[٧]-:علي نوح الكواكبي: صوت النهضة، مجلة المستقبل العربي عدد١٩٦ ص١٠٨.

[٨]- محمد الغزالي: الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية، الجزائر، دار المعرفة ٢٠٠٤ ص٥٢.

لآليات السياسة أهمية كبرى في الحد من ظاهرة الفساد و الحفاظ على الموارد العامة للدولة، و مراقبة المال العام هذا ما يجعلنا نتطرق إلى مختلف الآليات السياسية والمنوطة بهذا الدور:

١. البرلمان:

لعل الرقابة البرلمانية في ظل شفافية عالية و مسائلة جادة وحكم حسن تجعل الفساد في أوطأ نسب قياسه... إن البرلمان غالبا ما يؤدي دوره كمحرك للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع، ليست حرة بل هي تخضع إلى تقييد البرلمان و البرلمان يقيد الوزارة بصورة مسبقة عندما يحدد الإطار القانوني لنشاط الحكومة بما يضعه من قوانين.

إن الهدف الكامن وراء هذا الحق البرلماني هو الحصول على البيانات التي تخص الجهاز التنفيذي و بالتالي لهذه الإلية أثر حالات المباشر في الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية بما يؤديه من لفت النظر إلى الأخطاء واستدعاء الانتباه إلى التصور الموجود في الجهاز الحكومي، و بالتالي كشف حالات الفساد أو بوادره في ذلك الجهاز.[٩]

ويمتلك البرلمان في الجزائر العديد من الآليات المتعارف عليها دستوريا و التي ينبغي تفعيلها أكثر ليكون أكثر نجاعة كالحق في طرح الأسئلة الشفوية والكتابية على الوزراء في قضايا الفساد، بل حتى وإن البرلمان له الحق في إسقاط الحكومة برفض البرنامج الذي يقدمه رئيس الحكومة إذا رأى فيه انتهاكا لحقوق الشعب.

---

[٩]- عماد صلاح عبد الرزاق: الفساد والإصلاح، مرجع سابق ص١٩٣ نقلا عن أحمد فارس عبد المنعم: الديموقراطية ومكافحة الفساد، القاهرة،١٩٩٩، ص٣٤١.

إن البرلمان في الجزائر يملك الصلاحيات الدستورية ما هو كفيل كآلية سياسية لمواجهة الفساد الإداري على الرغم من أن الواقع يثبت بان هذه الهيئة لم ترقى بعد إلى الدور المنوط بها.[١٠]

٢. إنشاء هيئات للوقاية من الفساد ومكافحته:

إلى جانب كل الهيئات التي كانت قبل صدور هذا القانون من عدالة وجهاز امني و مجلس محاسبة وغيرها فان هذا القانون أوجد هيئة وطنية توضع مباشرة تحت إشراف رئاسة الجمهورية طبقا لنص المادة الثامنة منه وتكون مهمتها الأساسية هي تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مكافحة الفساد ضف إلى ذلك مهام أخرى محددة بنص المادة ٢٠ و هي:

– اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ القانون وتعكس النزاهة والشفافية.

– تقديم توجيهات تخص الفساد والوقاية منه لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة أو اقتراح تدابير خاصة منها ذات الطابع التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد وكذا التعاون مع القطاعات و في إطار تجسيد هذه المهام فانه يجوز لها أن تطلب من الإدارات والمؤسسات والهيئات التابعة للقطاع العام و الخاص أو من كل شخص طبيعي يقدم أية وثيقة أو معلومة تراها مفيدة والكشف عن أفعال الفساد وأي رفض للتعاون وتزويدها بهذه المعلومات يعد جريمة في حالة الكشف والتوصل إلى أن الوقائع تشكل جريمة فإنها تقوم بتحويل الملف إلى وزير العدل الذي يخطر النائب العام المختص بتحريك الدعوة العمومية عند الاقتضاء، ادن من خلال ما تقدم يتضحان دور هذه الهيئة والتنسيق والدعم الذي يحظى من كل الهيئات العمومية و الخاصة

[١٠]- عنترة بن مرزوق ، مصطفى عبدو : مرجع سابق ص١٥٩.

من شأنه أن يمنع وقوع هذه الجرائم ويسمح بتقوية سلطة الدولة ويفضي شفافية اكبر على تسيير المال العام وتحقيق ما يسمى الحكم الراشد.[١١]

٣. وسائل الإعلام:

ينبع دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد من كون أن المعلومة والسرعة في انتقالها أصبحت الميزة التي نفرق بها الأنظمة المتقدمة من غيرها.

ويتجلى ذلك بالسرعة في نقل الأخبار والمعلومات، وبالتالي فان دور المعلومة يتمثل أساسا في العمل على توسيع فضاءات النزاهة، والشفافية، وهذا ما يسمح للأفراد بصفة كاملة وممكنة من تتبع أي نشاط تقوم به الحكومة، فهي الأساسية للتنبيه عن أي سلوك فاسد، وهنا يظهر دور الصحافيين من خلال إمداد المواطنين بالحقائق والمعلومات المتعلقة بمختلف الأنشطة التي تقوم بها الحكومة، وإبراز الأملاك والمصالح التي تستحوذ عليها الطبقة السياسية.[١٢]

لا احد يستطيع أن يخفي صدمته وهو يقف على ملفات الفساد التي كشفتها الجهات الأمنية وربما كان ما خفي أعظم، ويجب علينا جميعا أن نستعد لما ستسفر عنه التحقيقات الجارية في نشاط شركة سونطراك وبقية القطاعات والمشاريع الكبرى وان كان ما تسرب منها بكفي دلالة على أن التهميش الذي ما يزال يطال الكفاءات المسيرة وأسلوب التعيينات بالوساطة والإدارة العائلية لأملاك الأمة وغياب "حكامة" الشركات في إدارة أصول الخزينة العمومية، كل ذلك لا ينتظر منه سوى هدم أركان الدولة وتهديد استقرار المؤسسات وتفكيك القيم المهنية، وعندما يرى المواطن البسيط كيف أصبحت البرجوازية الصغيرة تتشكل داخل القطاعات الحساسة

---

[١١]- عمار عوابدي: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد بسطيف، الجزائر ٢٠٠٧ ص٣٩،٤٠

[١٢]- عنترة بن مرزوق، مصطفى عبدو: مرجع سابق ص١٦٢.

في البلد وليس بأسلوب التحاكم الرأسمالي النزيه، فلا احد يملك الحق على أن يلومه على أي رد فعلي أبداه اليوم في شكل احتجاجات وإضرابات أو قد يبديه في المستقبل بشكل مختلف طالما أن ظاهرة الفساد المنظم لم تتحول بعد إلى ساحة للنقاش الوطني الحر وربما يكون من الضروري اليوم أن تنخرط مؤسسات الدولة والإعلام وهيئات المحاسبة والمسائلة البرلمانية في حوار وطني واسع حول سبل مكافحة هذا المرض.[١٣]

وبالعودة إلى وسائل الإعلام فانه لا يختلف اثنان أن التلفاز، والراديو، الصحافة والشبكة العنكبوتية الانترنت المتوفرة اليوم في إطار العولمة لها اثر بالغ على وضع يدها على الفساد الإداري ومد أهل القرار في الدولة بمختلف المصادر والتقارير و المعلومة حول سير الوضع، ومع ذلك يظل الكثير من هذه المصادر مقصى في مجال مكافحة هذه الظاهرة خاصة فيما يتعلق بالوسائل الثقيلة كالتلفزيون في إطار سياسة تكميم الأفواه.

ورغم ذلك يبقى المكسب الوحيد هوا لصحافة المكتوبة خاصة . المكتوبة منها . التي يمكن القول أنها استطاعت أن تثير العديد من القضايا المتعلقة بالفساد، وإذ توغلت في أعماق الظاهرة سواء من خلال التقارير والتحقيقات التي يقوم بها المحققون الصحافيون أو من خلال المقالات اليومية و الأسبوعية التي يعدها الكتاب الصحافيون، إذ يمكن إدراج بعض العينات التي تعتبر بمثابة إسهامات لإثراء الفساد الإداري، فعلى مستوى الكتاب يمكننا الإشارة إلى المقالات التي يكتبها الكاتب سعد بوعقبة في جريدة الخبر، كما يمكن ذكر المقالات الأسبوعية التي تتقدم بها جرائد كل من الشروق اليومي، وجريدة اليوم الوهراني الناطقة بالفرنسيةle quotidiend'oran والتي تتطرق بطريقة أو بأخرى إلى عدة مواضيع متعلقة بالفساد وما ينتج من أثار وعواقب، وخاصة تلك التي يكتبها عابد شارف، كما لا يمكن إغفال ما لجأت إليه الكثير والكثير من تلك

[١٣]- بشير مصطفى: فساد يهدد الدولة، جريدة الشروق اليومي: العدد ٢٨٦٥ يوم ٢٠١٠/٠٣/٠٤، ص ١٧.

الجرائد التي جعلت الفساد ركنا من أركانها يقدم كل أسبوع، وهذا ما توخته الإذاعة الوطنية التي تحدثت هي الأخرى عن ذلك بإسهاب كبير. ولعل المتسائل عن مدى جدوى هذا الزخم الكبير من وسائل الإعلام وان هدفه يبقى محدودا أو حتى دون المستوى.

فنقول إن هذه الآلية العملاقة لها وزن حقيقي على كل المستويات فهي من أمد الطبقة المثقفة بمختلف النشاطات السرية والمعلنة في وكر الفساد، وهي من وعى مختلف الطبقات السياسية بالخطر القادم ولكنها تظل للأسف تعاني من عدة معوقات في أداء أدوارها، لعل أهمها الرقابة الشديدة التي تحد وتقيد العمل الصحفي، كما أن الوصول إلى الخبر من مصادره الرسمية أمر في غاية الصعوبة، إذ أن انعدام القوانين التي تضمن الوصول إلى الخبر الرسمي، كما أن الإطار القانوني لا زال يمنع القيام بالتحقيقات بحجة المسائل الأمنية واحترام الحياة للمسؤولين، كما لا يزال رجال الإعلام يخضعون لمختلف الضغوط والابتزازات في ظل الفساد التي تعرفه مختلف أجهزة الدولة خاصة جهاز القضاء.

ومهما يكن من أمر فإننا نؤكد مرة أخرى على أهمية الإعلام، هذه الوسيلة التي يجب تفعيلها لخدمة القضايا التي تهتم بمحاربة الفساد الإداري في الجزائر وتشجيع الصحافة التي أصبحت مصدر الخبر الصحيح حتى بالنسبة للمسؤولين القائمين على الشؤون الإدارية.